الزحف العمراني

هو التوسع الحاصل في مساحة المدينة خلف ما كانت عليه ويتضمن هذا التوسع تغيير الأرض المحيطة بالمدينة التي كانت في السابق قد استخدمت استخداماً غير مدني أو بدون استخدام إلى استخدام مدني بحيث أصبحت جزءا أساسيا من التكتل المدني، أذن في الواقع التوسع يعني اتساع الرقعة الجغرافية الحضرية (المركز الحضري) وتنتج عن هذا التوسع إضافة أراضي جديدة لأصل مساحة المركز الحضري[1]، وبذلك تحدث لدينا زيادات مستمرة في مساحة المدينة وهي قد لا تعني بالضرورة الحاجة الفعلية إلى المساحة بل أن هناك عوامل معينة أدت إلى التوسع وأحدثت انتفاخا فيها بالرغم من وجود مساحات فارغة، وبذلك يكون التوسع غير ملائم ويمكن إطلاق عليه صفة التوسع الوهمي، أن ظاهرة الزحف العمراني للمدن لم تؤخذ من قبل الباحثين بصورة منفردة بل أدخلت ضمن إطار النمو الحضري كأحد جوانبه الثلاثة.

أنماط الزحف العمراني

تمثل انماط الزحف العمراني أطاراً نظرياً يمكن التعامل معه في هذا المجال، ولا يقتصر مفهوم النمط على علم الجغرافيا بل يتجاوزه إلى علوم أخرى طالما تشترك في تحديد الخصائص المتجانسة للظاهرات وجعلها في مكان واحد لا سيما عند تصنيف حالات بين الاشياء ضمن مسميات معينة، وهناك عدد من انماط الزحف العمراني وهي التراكمي، الخطي، المحوري، القافز، النوى المتعدد

أ- النمط التراكمي

يرتبط هذا النمط بعملية ملء الفراغات الموجودة داخل المدينة، حيث هناك مساحات واسعة موجودة بداخلها تركت لأسباب شتى ولكن سرعان ما امتلات أجزاء منها بعد أن ظهرت الحاجة المتزايدة لها وبهذا تكون المدينة قد تراكم لديها البناء في سد هذه الفراغات أو أن السكان يضطرون إلى البناء عند مشارف المدينة بسبب ارتفاع أسعار البناء داخل المدينة وهذا النمط تعيشه المدن التي نمت بصورة عشوائية ودخل إليها التخطيط مؤخراً محاولا أن يغير من صورة التركيب الداخلي لها وفق ضوابط تخطيطية حديثة ويظهر هذا جلياً في اغلب المدن العراقية

ب- النمط القافز

هناك تجمعات سكنية تظهر في مناطق بعيدة عن المدينة (مركز) تفصلها عنها منطقة زراعية أو غير ذلك ولكن ترتبط معها بعلاقات وثيقة، ولكن من الممكن أن تتطور هذه المناطق مستقبلاً مشكلة مع المركز منطقة حضرية متصلة ويحدث القفز هذا لأسباب عديدة أبرزها تعدد عائديه الأرض لأكثر من جهة حكومية بحيث لا يمكن التجاوز عليها ألا بموافقتها مما يجعل القفز أمرا محتماً أو ارتفاع الأسعار في مركز المدينة وعدم مقدرة السكان على مواجهة ذلك الارتفاع مما يضطرهم إلى البحث عن مواقع أرخص نسبياً أو بسبب حالة التزاحم الشديد

---

(١) المظفر، عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٢٥ سنة ١٩٩٦، ص٣.

في المركز وعدم صلاحيته للسكن وخاصة عند العوائل ذوات الدخول العالية مما يؤدي بهم إلى التوجه إلى المناطق المفتوحة وبخاصة الزراعية منها.

ج- نمط النوى المتعدد

يحدث هذا النمط عندما تتهيأ عوامل معينة لوجود نواة أو عدة أنويه قريبة من المدينة، وبفعل عوامل عدة مرتبطة بالنمو والتوسع تندمج تلك النواة أو الأنويه معها مكونة مدينة كبيرة وتشكل وحدة كاملة من حيث الأنشطة والفعاليات.

عوامل الزحف العمراني في المدينة

١) طرق النقل :

يعد عامل النقل أحد العوامل المهمة في نمو المدينة وتطورها العمراني وتباعد أطرافها فبواسطته تستطيع المدينة مد مساحتها المبنية وتطور علاقاتها والقيام بالتبادل الوظيفي مع المناطق المجاورة [١] لما لشبكة النقل من دور مهم في أداء وظائف المدينة من خلال ربط الفعاليات المختلفة ونقل الحركة من مركزها إلى محيطها الخارجي وبالعكس حيث إن التقدم في وسائط النقل أتاح فرصة للمدينة بالزحف الحضري على طول خطوط النقل والمواصلات.

٢) العامل السياسي:

ساهم العامل السياسي وبطرق شتى في تشجيع النمو العمراني للمدينة خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فسياسة توزيع الأراضي السكنية في المدينة ليست بجديدة أذ تم توزيع أراضي سكنية إلى المهاجرين من القرى المجاورة الباحثين عن عمل في المدينة، نظرا لتوفر العمل فيها مقارنة مع تردي الوضع الاقتصادي بالنسبة للقرى المجاورة وبالتالي استقطبت المدينة العديد من سكان الأرياف الذين سكنوا أطراف المدينة، وبالنظر إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية فقد استوطنوا في أراضي زراعية تعود ملكيتها للدولة مما فرض على السلطات المعنية أخذ تدابير معينة لاحتواء هذه الحالة عن طريق تمليكهم الأراضي التي يسكنوها، كما ساهمت الجهات ذات العلاقة بالعمليات التخطيطية بتعديل حدود التصميم الأساسي للمدينة عدة مرات نظراً لحالة الزحف العمراني التي تحدث في المدينة من جراء تحويل استعمالات بعض الأراضي الزراعية إلى استعمال سكني والغرض من ذلك استيعاب الزيادة السكانية وتغطية الحاجة المتزايدة للسكن.

٣) العوامل الاجتماعية

تعد المدن بؤراً تجمعيه للسكان وهم يزاولون حرفاً غير زراعية ويمتازون بتعقد مظاهر الحياة العامة مقارنة مع المظاهر السائدة في المناطق الريفية المجاورة لذلك تؤثر العوامل الاجتماعية على استعمالات الأرض الحضرية وتوزيعها وتخصصها داخل المدينة ويكون عملها بشكل متداخل ومتفاعل في التأثير لتعكس الصورة النهائية عن

---

(١) مسلم كاظم حميد الشمري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٧٢.

طبيعة استعمالات الأرض في المدينة . ولغرض إيضاح دور العوامل الاجتماعية وأثرها على زحف العمران يمكن إيجازها بالعوامل الآتية:

أ. الغزو والتراجع:

يقصد بالغزو تغلغل جماعة من السكان أو استعمال معين في منطقة مجاورة تتصف بجماعات أو استعمالات تختلف اجتماعيا أو اقتصادياً عن جماعة أو استعمالات الغازية المتغلغلة وتهدف عملية الغزو إلى إيجاد استثمار جديد بديل عن الاستثمار السابق، ويقسم الغزو إلى نوعين يمثل الأول (الغزو الايكولوجي) والذي يمثل حركة السكان من الريف إلى المدينة في حين يمثل الثاني (غزو استعمالات الأرض بعضها البعض) [١].

حيث ساهم (الغزو الايكولوجي) والمتمثل بالهجرة من الريف إلى المدينة منذ القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى استيطان السكان المهاجرين من ضمن أطراف المدن مما ساهم بالنتيجة في نمو المدينة وتوسيعها وغزو العمران الأراضي الزراعية والفارغة، أما النوع الثاني (غزو استعمالات الأرض) فقد تعرض المدن إلى حالة غزو من قبل استعمالات الأرض التجارية والصناعية والخدمات نظراً لتمتع هذه المنطقة بميزة سهولة الوصول.

يقابل عملية الغزو عملية التراجع والتي يقصد بها إزاحة الاستعمال من مكانه الأصلي بشكل تدريجي بفعل الغزو الذي تعرض له من قبل استعمالات أخرى وهذا ما حدث للوظيفة السكنية بفعل غزو الاستعمال التجاري لمنطقة الإعمال المركزية ومجمل هذه التغيرات جاءت متوافقة مع عاملي الغزو والتراجع مما أسهمت بنسب متفاوتة في زحف العمران على الأراضي الزراعية في المدن.

ب. السيطرة والتدرج

يقصد بمفهوم السيطرة التأثير الذي تفرضه إحدى المناطق في المدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المناطق الأخرى وقد يتعدى ذلك سيطرة مدينة على مدينة أخرى اقل حجماً [٢]، في حين يشير مفهوم التدرج إلى التناقص في درجة السيطرة من المركز إلى الأطراف الخارجية من المدينة تبعاً لعامل تطور النقل ومستوى المسافة ومستوى التدرج وأسعار الأرض والإيجارات وان تحكم المنطقة التجارية في أسعار الأرض لا يتم بشكل متساوٍ بين المناطق البعيدة عن مركزها، ولتقريب المفهوم تعمل المنطقة التجارية في المدينة على بقاء أسعار الأراضي أو القطع السكنية القريبة منها مرتفعة جداً في حين تبدأ الأسعار بالانخفاض التدريجي كلما ازدادت المسافة عنهما لتفقد المنطقة التجارية السيطرة في تأثيره على الأراضي الزراعية البعيدة أو القطع السكنية مما ساهم في زحف العمران على الأراضي الزراعية لشدة الطلب على الأرضي القريبة من المركز التجاري.

---

(٢) صلاح حميد الجنابي، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات، مصدر سابق، ص١٤١ – ١٤٢.

(٣) افراح ابراهيم شمخي الاسدي، التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة المدحتية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، كلية التربية (صفي الدين الحلي) جامعة بابل، ٢٠٠٩، ص٢٠.

ت. **التركز والتشتت**

يشير معنى التركز إلى تركز السكان وفعاليات المدينة ضمن حدود المدينة كما يعرف بنوع من الترابط بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى النوع نفسه مثل ميل الأصناف المتشابهة من استعمالات الأرض إلى التقارب مع بعضها في مكان معين لتكون وحدات تجميعية تختلف عن غيرها.

أما عملية التشتت فتختلف عن التركز حيث تعني هجرة بعض السكان والفعاليات من المدينة إلى اطرافها وجاءت هذه العملية استجابة لرغبات وحاجات اجتماعية واقتصادية نتيجة لتأثير قوى الطرد المركزية الناجمة عن مجموعة من المتغيرات مثل ارتفاع أسعار الأرض والإيجارات للمحلات التجارية أو الدور السكنية وصغر مساحة المسكن في حين تتسم أطراف المدينة بوفرة الأراضي الزراعية واسعة المساحة ذات الثمن والإيجار المنخفض نسبياً وهذا العامل ساهم في تشتت استعمالات الأرض المختلفة لاسيما السكنية منها لأنها غير قادرة على منافسة الاستعمالات الأرض الأخرى فضلا عن تولد رغبة لدى العديد من السكان مع تحسن الوضع الاقتصادي لهم في الحصول على مساكن أكثر سعة وتتوفر فيها كافة متطلبات الحياة العصرية مما دفعهم إلى التشتت والانتقال من المناطق القديمة ذات المساكن الصغيرة المتواجدة ضمن مركز المدينة إلى الأحياء الحديثة حيث المساكن ذات المساحة الواسعة الأمر الذي ساهم في تقلص البساتين الزراعية بسبب زحف الوحدات السكنية عليها .

٤) العامل الاقتصادي

يلعب العامل الاقتصادي دورا محورياً في الزحف الحضري على حساب الأراضي الزراعية على اعتبار أن غالبية السكان يعملون في دوائر حكومية وبالتالي فأن دخل غالبية السكان تأتي مدخولاتهم المادية من خارج حدود المدينة على شكل رواتب وأجور تصرف لهم في هذا الجانب، وايضاً هناك دخل للإفراد لاسيما العاملين في الأنشطة الاقتصادية والتجارية خارج حدود المدينة ولهذا نجد أن الدخل المادي لمعظم سكان المدينة ناتج من خارج حدود المدينة وليس فقط من الفعاليات الأساسية للمحلات التجارية والتي تنتج من تولد القوة الشرائية خارج المدينة والمتمثلة بالقرى المجاورة لها هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك فعاليات غير أساسية التي تخدم الطلب المحلي على البضائع والخدمات وتتضمن صرف الأموال التي تم الحصول عليها من الفعاليات الأساسية من جهة أخرى، ولذلك نجد أن العامل الاقتصادي يساهم بشكل أساسي في التوسع على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي له أثر مباشر في زيادة النمو العمراني في المدينة والدليل على ذلك ازدياد أعداد الوحدات السكنية بوتيرة عالية متجاوزين في ذلك الأراضي الزراعية والفارغة على حداً سواء مع غياب الرادع الحكومي والمتمثل بضعف الأجهزة الرقابية مما أنعكس ذلك على استقطاب السكان المهاجرين من القرى المجاورة أو من المدن الاخرى.

٥) النمو السكاني

أن النمو السكاني كان له دور مشجع في اتساع رقعة العمران في المدينة لان الزيادة السكانية يرافقها عادةً زيادة الطلب على الأرض وبالتالي زيادة الطلب على السكن والخدمات العامة ولسعي السكان في الحصول على ارض سكنية داخل أو خارج حدود البلدية هذه الحالة ضغطت على الأرض مما أدى إلى فتح مناطق جديدة للعمران وإفراز الأراضي الزراعية ومن ثم توزيعها على المواطنين وغالباً ما تكون هذه الأراضي مملوكة للدولة،

فضلاً عن رغبة أصحاب البساتين بتفتيت الأرضي الزراعية ومن ثم بيعها نظراً لارتفاع أثمانها هذا من جانب وقلة المردود المادي من المحاصيل الزراعية والخضروات من جانب أخر.

محددات الزحف العمراني

تعد ظاهرة الزحف العمراني للمدن ظاهرة معروفة لمعظم دول العالم لاسيما البلدان الزراعية لما لها من أهمية كبيرة في الاختصاصات الجغرافية والمخططين وعلماء الاجتماع والاقتصاد [١]، إذ تعرضت المدن إلى هذه الظاهرة بشكل واسع بسبب نمو المدينة على حساب الأراضي الزراعية لسد حاجتها من متطلبات استعمالات الأرض ومنها السكنية لهذا نجد أن المدينة تواجه بعض العوائق والمحددات في طريق نموها العمراني منها(طبيعية) وليس للإنسان دخل في وجودها كالأنهار والأراضي الزراعية والأخرى محددات مصطنعة(بشرية) بفعل الإنسان مثل الدوائر الحكومية وعائديه ملكية الأرض ويختلف تأثير كل محدد تبعاً لنوعيته وموقعه والبعد التاريخي له، وسنحاول فيما يأتي استيضاح مدى تأثيرهما في الحد من الزحف العمراني داخل حدود المدينة .

١ – محددات طبيعية:

تعد الأنهار محدداً طبيعياً للزحف العمراني ويتمثل ذلك في إيقافه أو التقليل من أثاره وبالتالي توجيه النمو العمراني في اتجاهات أخرى، وتعد الأراضي الزراعية وبساتين النخيل من محددات الزحف العمراني للمدينة نظراً لوجود القوانين التي تمنع التجاوز عليها على اعتبارها من ضمن محرمات النمو العمراني للوحدات السكنية وبصفة عامة فأن الأراضي الزراعية سواء كانت داخل التصميم الأساس للمدينة أي بعد تجاوز العمران عليها أو في المناطق المحاذية للمدينة تكون محدداً للتوسع تعمل على أبطاء عملية التجاوز عليها لعدت أسباب اجتماعية اقتصادية وتجعل من المدينة تأخذ اتجاهات وأنماط للتوسع تبعاً لدرجة مقاومة الأراضي الزراعية لعملية الزحف العمراني الذي تحدثه المدينة نتيجة لحاجتها لأراضي جديدة بفعل عامل النمو الحضري، ألا أن دورها كمحدد للتوسع في المدينة قد انخفض بعد عام٢٠٠٣ بسبب ارتفاع أسعارها بشكل كبير جداً مما شجع السكان على تفتيتها (تشظي الحيازة الزراعية) ومن ثم بيعها للحصول على اكبر قدر ممكن من الأموال لاسيما الأراضي داخل التصميم الأساسي.

٢ – المحددات البشرية:

نلاحظ أن عامل ملكية الأرض يعد من محددات الزحف العمراني على الرغم من تناقص أهميته ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية مقارنة مع مردودها المادي الناجم من المنتوج الزراعي وبالتالي فقد تولدت رغبة عند الكثير من ملاك تلك الأراضي في تفتيتها وتقسيمها على شكل قطع سكنية بمساحات صغيرة بعد اقتلاع أشجار النخيل وبالتالي بيعها توافق ذلك مع غياب واضح للسلطات الرقابية التي كانت فيما سبق تمنع التجاوز على أراضي الزراعية .

---

(١) تحسين جاسم شنان، محددات الزحف العمراني في مدينة الناصرية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، كلية التربية، جامعة البصرة، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، ٢٠٠٨، ص١١٠.

وتعد المؤسسات الحكومية من أهم محددات الزحف العمراني في المدينة والتي لا زالت تشكل عائقاً أمام التوسع السكني على الرغم من كونها من المتطلبات الأساسية حيث اتخذت هذه المؤسسات موقعاً مهما في حيز المدينة وهي من استعمالات الأرض الخدمية وأثرت على اتساع رقعة المدينة وبالتالي فان المدينة قد اضطرت إلى القفز ما وراء هذه المحددات بمسافات مناسبة.

تأثيرات الزحف العمراني

١ – تأثير التوسع على الأراضي الزراعية

يأخذ توسع المدينة على حساب الريف ثلاثة أبعاد أحدها مساحي والأخر اجتماعي والثالث اقتصادي وتعمل هذه الأبعاد مشتركة ومتزامنة في الوقت ذاته ولازالت عمليات التغير في جنس الأرض مستمرة لصالح التوسع وهي ظاهرة جديرة بالاهتمام والمتابعة من قبل الجهات المعنية في هذا المجال وبخاصة وحدة التخطيط العمراني ولابد من وجود إجراءات سريعة وفعالة للحد من ظاهرة التوسع هذه، فالمدينة بتوسعها هذا فقدت سلة غذائها التي ترفد المدينة بمختلف السلع والمواد الغذائية الضرورية وذات الاستهلاك اليومي وبخاصة الخضروات التي لا تحمل تكاليف نقل عالية، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى سواء كانت نباتية أم حيوانية.

فمدينة القاهرة تتوسع بمساحة تبلغ ٢.٥٪ باتجاه الأراضي الصالحة للزراعة أما في مدينة تونس فأن توسعها يفقدها من الريف بما يعادل ٣.٧٪ من مساحته وغيرها من المدن الأخرى[١].

أن هذا التوسع الكبير باتجاه الأراضي الزراعية قد افقد تلك المدن مصدر غذائها الرئيس وبخاصة من المنتجات ذات الاستهلاك الآني والتي لابد أن تتوفر إذا ما أدركنا أن هذه المدن تقع ضمن أراضي زراعية وبالمقابل أن عملية التوسع باتجاه الأراضي الزراعية لم يترك أثره في مجال التهام الأرض بل أدى إلى ارتفاع الأسعار فيها، فقد أشرنا في مجال العوامل الاقتصادي كعامل من عوامل التوسع على أسعار الأرض وكيف يؤثر هذا التوسع على ذلك فالمدينة عندنا تتوسع وبخاصة باتجاه الأراضي المرغوبة (الأراضي الزراعية) يحدث أن ترتفع أسعار هذه الأرض بشكل يوازي في بعض الأحيان ما موجود في داخل المدينة بل أكثر من ذلك وهذا يدلل على اثر عامل التوسع الذي أوجد أيضا حالة من النفور المتزايد لمالكي الأراضي من ممارسة الأنشطة الزراعية لصالح الأنشطة الأخرى غير الزراعية أو الحضرية[٢]، وبذلك عمل هؤلاء على تهيئة تلك الأراضي إلى عملية التحول إلى مناطق حضرية في المستقبل القريب عن طريق إهمال تلك الأراضي وقطع مصادر المياه حتى تنطبق عليها مواصفات الأرض غير الزراعية ولتدخل أيضا في مجال المضاربات العقارية، أن الارتفاع الحاصل في الأسعار لا يندرج ضمن النظريات الاقتصادية التي عرفناها في مجال جغرافية المدن التي ترتبط بقانون التدرج من المركز نحو الأطراف مع وجود بعض الشواذ، ألا أن خاصية المكان كونه منطقة زراعية مرغوبة السكن ووجود حالة من التنافس بين أصحاب الدخول العالية، جعل تلك المناطق تأخذ جانب الارتفاع بالأسعار، فهناك طبقة اجتماعية معينة تضم أصحاب الحرف والأطباء بشكل خاص، في حين أن أصحاب الأرض الأصليين تركوا المكان بفعل

---

(١) محمد الحديدي، مسائل في الجغرافية الحضرية، المطبعة الرسمية، تونس، ١٩٩٦، ص٩١.

(٢) رجب بركات، بلدية البصرة (١٨٦٩–١٩٨١)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٤٧.

عامل الأغراء المادي الذي فضل الحصول على سكن في مناطق أخرى من المدينة بما يتناسب مع عائد الأرض المباعة مع وجود مبالغ أخرى للادخار أو القيام بمشروع معين أو مواجهة الحياة الصعبة.

أن نمو المدينة له أثره على أسعار الأرض فهذا النمو أجلاً أو عاجلاً سيبتلع الأرض الزراعية الملاصقة مباشرة للمنطقة المبنية حالياً ولهذا يرتفع سعرها مقدماً مما يحتم على الزراعة فيها أن تكون كثيفة جداً لتنتزع منها أكبر عائد ممكن، وإذا كان خطر البناء مباشراً فقد تترك الأرض بوراً في أيدي مضاربي أراضي البناء في انتظار المشتري مما يرفع سعر الأرض الزراعية التالية ويؤدي إلى نفس النتيجة[١]، فالأرض المباشرة للبناء تبتلع بفعل المضاربات والأرض التي تليها تنتهي لنفس الحالة وهكذا نجد أن المدينة ذات أثر سلبي واضح على المنطقة الزراعية وبخاصة عندما يكون التوسع باتجاه الأراضي الزراعية أن عملية التوسع هذه أثرت أيضا في الجانب السكاني فرغم أن هجرة السكان من الريف إلى المدينة ليست جديدة لأن المدينة دائماً تستمد القسم الأكبر من سكانها من الريف المجاور ولكن ازدادت هذه الظاهرة وضوحاً بعد الثورة الصناعية وهي لازالت في مدن الدول النامية، فالمدينة لا تحفظ عددها إذا تركت للنمو المحلي بل تتناقص فهي تستمد السكان من الريف، فالريف أذن لا يغذي المدينة بالطعام فقط ولكن بالسكان أيضا وكقاعدة عامه هي الخزان البشري الذي تسحب منه المدينة هو إقليمها المباشر فالعملية إقليمية أساسا وتكاد لا توجد أسره ريفية ليس لها مثيل في المدينة المجاورة[٢].

أن من نتائج الزحف العمراني هو ابتلاع الأرض الزراعية المجاورة وتهيئة الأرض الأخرى لتواجه نفس المصير وهذا التوسع يفقد الكثير من العاملين في تلك الأراضي فرص العمل بها وبذلك يلجأ غالبيتهم إلى المدينة كأسلوب للتعويض عما فقدوه فينخرطون في الوظائف المدنية وبخاصة في قطاع الخدمات، وبذلك نستطيع القول أن المدينة عامل تفكك وتخريب للحياة الريفية وبهذا تكون المدينة بتوسعها المساحي وقدرتها على استيعاب أعداد من السكان عامل تعرية ساكنيه للريف وتفقد النشطين اقتصاديا حيث أن الهجرة تكون في بدايتها انتخابية وبذلك نجد أن المدينة قد خلقت حالة من الارتباك في تشكيلة التركيب الديموغرافي للسكان(الفئات العمرية) وعندما نحاول أن نطبق هذا على منطقة الدراسة نجد أن أغلب المهاجرين هم من الريف المجاور وازدادت أعدادهم تدريجياً مع استحواذ المدينة على أراضيهم الزراعية وأن مستوى الإنتاج الزراعي وعائداته المالية لم تكن عاملا مشجعا في الاستمرار في خدمة الأرض وحتى في المناطق البعيدة يضاف إلى ذلك الأسباب العديدة التي تحول دون استقرار سكان الريف في أماكنهم مثل هيمنة الإقطاع والملاك الغائبين وكثرة أراضي الوقف وانخفاض إنتاجية الأرض نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة وارتفاع تكاليف صيانة الأرض الزراعية وغيرها وقد عمل المهاجرون بشكل رئيسي في قطاع الخدمات(البلدية) وبعض المؤسسات الأخرى وبذلك فقد قام التوسع بدور سلبي اتجاه الريف في مجال استقطاب الأيدي العاملة الزراعية.

ومن الآثار الواضحة للتوسع هو التبدل المستمر لواقع المناطق الزراعية المحاذية للمدينة فالمنظر الطبيعي يكاد يكون في تغير دائم نتيجة لعملية الزحف العمراني فلم تعد قرى تلك البساتين التي توجد في أطراف المدينة أو حتى داخل المدينة عندما يتجاوزها العمران التي أشرنا لها سابقاً، أن عملية التبدل هذه تفقد المدينة رئتها ويصبح

---

(١) جمال حمدان، جغرافية المدن، مطبعة البيان، القاهرة، ١٩٦٠، ص٤٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٨٣.

للمدينة منظر مختلف تماماً عما كانت عليه قبل الزحف وحتى في مجال المناخ المحلي للمدينة يتأثر بشكل كبير بوجود أو عدم وجود الأراضي الزراعية المجاورة ونحن نشعر بذلك من خلال الاختلاف في درجات الحرارة بين مناطق مدينة البصرة نتيجة الاقتراب أو الابتعاد عن المناطق الزراعية.

أما الجانب السلبي الآخر فيتمثل في مشكلة تحديد المدينة من الريف، وهذه المشكلة التي أطلق عليها مصطلح الأطراف الريفية – الحضرية لم تكن حديثة العهد بل تناولتها الدراسات الجغرافية ولكن ليس بالاهتمام الكافي ألا بعد أن أصبحت هذه الظاهرة مشكلة جديرة بالوقوف عندها فهذه المنطقة هي كما وصفها أحد الباحثين في مجال الدراسات الحضرية بأنها عبارة عن تخوم المناطق الحضرية عند النطاق الريفي المحيط بها وهي بالضرورة مجال الانتشار الحضري لسد حاجته من الأرض بعد التضخم الحاصل في سكانه وفي اتساع أحجام استعمالات الأرض فيه ونحن هنا لا نحاول أن نبرز الجوانب الإيجابية والسلبية في تلك المناطق ولكن الذي يهمنا هو أن هناك مشكلة تحديد حدود المدينة عن الريف، فالمنطقة تعاني وبشكل واضح من التداخل في طبيعة استعمالات الأرض وفي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية فيها، فهو نطاق ريفي وحضري متغير لصالح الحضري في اغلب الأحيان لأن تأثير المدينة على الريف أقوى في مجال الزحف العمراني فالمدينة دائماً تستلب الريف في مجالي الأرض والسكان في حين يقف الريف عاجزاً عن مواجهة ذلك وبتراجع مستمر[١].

٢ – تأثير التوسع على الأراضي الفارغة

أما الجانب الآخر من التوسع فكان باتجاه الأراضي الفارغة حيث كان التوسع في بدايته يسير ببطء، وذلك لعدم وجود ضوابط محددة للتوسع وعدم متابعة الجهات ذات العلاقة بمسألة الزحف على الأراضي الزراعية فكانت تسير بخطى أوسع من الأراضي الأخرى

برزت خطورة الزحف العمراني لكونه يسبب تآكل البساتين الزراعية وبالتالي يخفض نسب موارد غذاء السكان وإمدادهم بالمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وبذلك بدأت الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في المدينة بالانحسار أمام الزحف الحضري الذي يقوم بتحويل جنس الأرض من زراعية إلى حضرية وهي ظاهرة جديرة بالاهتمام والمتابعة وتحتاج إلى حلول جذرية من قبل الجهات المعنية في هذا المجال لأن الزحف العمراني على حساب البساتين الزراعية يبتلع سلة غذاء المدينة وتلك الأراضي تزود المدينة بمختلف السلع والمواد الغذائية الضرورية وذات الاستهلاك اليومي[٢].

أما البعد الاجتماعي فقد أدى تدفق المهاجرين بالتجاوز على الأراضي الزراعية وتوزيعها كقطع سكنية فضلا عن عامل انخفاض إنتاجية الدونم الزراعي وانشغال العديد من الفلاحين بمهن أخرى غير الزراعة مثل الوظائف الخدمية للتعويض عن الخسائر الناجمة من المحاصيل الزراعية مما أدت بالنتيجة إلى تفتيت الملكية الزراعية

---

(١) صلاح حميد الجنابي، التغير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص١٥٦.

(٢) عبد الرحمن علي الجادر، مركزية موقع البصرة وهامشيته في صيرورة التاريخ – دراسة في الجغرافية التاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠، ص١٤٩.

وبالتالي بيعها إلى السكان المهاجرين هذه العوامل انعكست سلباً على الواقع الاجتماعي إذ أصبحت المدينة تضم خليطاً غير متجانس من السكان مع اختلاف واضح في العادات والثقافات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك تأثيرات أخرى للزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية وما يجاورها في المدينة يمكن إجمالها بالنقاط الآتية :

١. تلكأ العمل الخدمي الناجم عن ارتفاع الكثافات السكانية ومن ثم تعدد المشاكل العمرانية الناجمة عنها كمشكلة الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب والتطور في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية.
٢. ظهور مشاكل في النقل يتمثل ذلك بالازدحام المروري لان زيادة الزحف العمراني من شأنه ان يؤدي إلى زيادة استخدام طرق النقل مما يتطلب التوسع في شبكات الطرق وتحسينها أو نصب الجسور وبالتالي تكدس الازدحام المروري وحوادث مرورية وما يسببه من تلوث وإخلال بالنظام البيئي.
٣. الزحف العمراني يشجع التجاوز على الأراضي الزراعية وغير الزراعية سواء كانت مملوكة لأشخاص أو مملوكة من قبل الدولة مما يفرز حالة من الفوضى وحدوث مشاكل اجتماعية وثقافية.
٤. التهم الزحف العمراني سلة غذاء المدينة خصوصا الخضروات والتمور وأصبح المزارع من كونه منتج للمواد الغذائية مستهلكاً لها ولتي عادةً ما تكون مستوردة من الدول أو المناطق المجاورة.
٥. ان التعدي على الأراضي الزراعية يساهم في تشوية معالم المدينة نظراً للتداخل بين الوحدات السكنية النظامية والأخرى العشوائية (السكن العشوائي) مما تؤثر على معالم الحيز الحضري.
٦. ضعف المردود المادي الناتج من قبل زراعة المحاصيل والخضروات حفز أصحاب البساتين الزراعية على تفتيت تلك الأراضي ومن ثم بيعها أو بناؤها أما وحدات سكنية أو محال تجارية وبالتالي يعد ذلك مردوداً ماديا مرتفعاً مقارنة مع الإنتاج الزراعي المتذبذب بين سنة وأخرى.

المصادر

****

١. الاسدي، افراح ابراهيم شمخي، التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية لمدينة المدحتية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، كلية التربية (صفي الدين الحلي) جامعة بابل، ٢٠٠٩.

٢. بركات، رجب، بلدية البصرة (١٨٦٩-١٩٨١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٣. الجادر، عبد الرحمن علي، مركزية موقع البصرة وهامشيته في صيرورة التاريخ – دراسة في الجغرافية التاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، ٢٠٠٠.

٤. الجنابي، صلاح حميد، التغير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٧.

٥. الحديدي، محمد، مسائل في الجغرافية الحضرية، المطبعة الرسمية، تونس، ١٩٩٦.

٦. حمدان، جمال، جغرافية المدن، مطبعة البيان، القاهرة، ١٩٦٠.

٧. الشمري، مسلم كاظم حميد ، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٨. شنان، تحسين جاسم، محددات الزحف العمراني في مدينة الناصرية، مجلة أبحاث البصرة(العلوم الإنسانية)، كلية التربية، جامعة البصرة، المجلد(٣٢)، العدد(٢)، ٢٠٠٨.

٩. المظفر، عبد المهدي سليم، عوامل التوسع الحضري لمدينة البصرة، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ٢٥ سنة ١٩٩٦.